

تغيّر المناخ وإنتاجية العالم: 6 سيناريوهات لقياس الضرر أسوأها 5.6% خسائر

الخسائر ترتفع 288%
في 2050 مقارنة
بـ 2020 حال تأجيل
سياسات المواجهة

الإصرار علي السياسات
القائمة يرفع الأضرار 14
ضعفا بنهاية القرن

سيناريوهات تخفّضُ الفقد
في الدخل القومي العالمي لـ 0.76%

كيف تفهم نماذج ومؤشرات وسيناريوهات قياس الأضرار الإقتصادية لتغير المناخ؟

استند مركز جوسور في حساب الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ وما يرتبط به من مشكلات بيئية إلى آخر تحديث في بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالمؤشرات المالية والمخاطر، والتي وقع الاختيار من بينها على بيانات المؤشر الاستشرافي الخاص بقياس خسائر الدخل القومي عالمياً، وعلى مستوى المناطق والدول، جراء الأضرار المناخية المزممة الناشئة عن تغير المناخ والمشكلات البيئية ذات العلاقة.

يستخدم صندوق النقد الدولي في هذا المؤشر ثلاثة نماذج للقياس والتنبؤ وبناء سيناريوهات الخسائر المتوقعة، النموذج الأول هو نموذج تقييم التغير العالمي (GCAM) وهو نموذج تقييم متكامل يربط أنظمة الطاقة والزراعة واستخدام الأراضي في العالم بنموذج مناخي، وتم تصميمه لتقييم مختلف سياسات تغير المناخ واستراتيجيات التكنولوجيا للعالم على مدى فترات زمنية طويلة، والنموذج الثاني هو نموذج التقييم المتكامل المعروف باسم (MESSAGEix-GLOBIOM) حيث يشير القسم الأول MESSAGEix إلى نموذج للطاقة والقسم الثاني GLOBIOM إلى نموذج لاستخدامات الأراضي، وهما أهم مكوناته.

النموذج الثالث هو النموذج الإقليمي للاستثمار والتنمية (REMIND)، والذي يعني بالنظر المستقبلي لاقتصاديات العالم مع التركيز بشكل خاص على تطوير قطاع الطاقة وأثاره على مناخنا العالمي.

اختار مركز جوسور البيانات المولدة بالنموذج الأول GCAM، على اعتبار أنه الأكثر شمولاً وبساطة، فضلاً عن أنه يتعامل مع ستة سيناريوهات محتملة، فيما يتعامل النموذجان الآخران مع خمس سيناريوات فقط، والسيناريوهات المتضمنة في هذا النموذج هي سيناريو ارتفاع درجة حرارة الأرض لـ 2 درجة مئوية فأقل، وسيناريو تأجيل التحول في سياسات المواجهة، وسيناريو الثبات على السياسات الحالية، وسيناريو الالتزام بمقررات اتفاقية باريس بشأن تغيرات المناخ، وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية الكاملة في 2050، وسيناريو الانبعاثات الصفرية المتباينة.

يستخدم نموذج GCAM في بناء مجموعتين من السيناريوهات الفرعية داخل كل سيناريو من الستة الرئيسية، المجموعة الأولى تقدم التوقعات الأعلى سوءاً وبشدة، والمجموعة الثانية تقدم التوقعات متوسطة السوء والشدة، وكل مجموعة تضم بداخلها ثلاثة مستويات من الثقة في النتائج بغض النظر على واقعية البيانات، الأول مستوى منخفض والثاني مستوى متوسط والثالث مستوى مرتفع. في مجموعة السيناريوهات الفرعية اختار مركز جوسور العمل على بيانات المجموعة الثانية التي تعرض السيناريوهات المتوسطة السوء والشدة، وفي مستويات الثقة اختار مركز جوسور بيانات المستوى المتوسط من الثقة، ليكون خيار جوسور في النهاية هو تقديم النتائج الخاصة بخسائر وسط الواسع، باعتباره الخيار الذي يقدم للقارئ بيانات معبرة عن الحالة المعتدلة الواقعة بين سيناريوهات التفاؤل وسيناريوهات التشاؤم، وفي النهاية أنتجت هذه البيانات ثلاثة تقارير كل منها يتناول سيناريو هين مرتطين ببعضهما البعض بحسب تقسيم صندوق النقد الدولي، فتناول التقرير الأول سيناريو الثبات على السياسات الحالية، جنباً إلى جنب مع سيناريو الوفاء بالالتزامات معاهدة باريس، وتناول التقرير الثاني سيناريو التحول المؤجل جنباً إلى جنب مع سيناريو الانبعاثات الصفرية المتباينة، وأهم التقرير الثالث بسيناريو الانبعاثات الصفرية الكاملة جنباً إلى جنب مع ارتفاع درجة حرارة الأرض لأقل من درجتين حتى نهاية القرن.

بحلول نهاية القرن: الأضرار تتضاعف 14 ضعفاً باستمرار السياسات القائمة و9 أضعاف بالالتزام باتفاقية باريس



جمال محمد غيطاس

تمثل السياسات والالتزامات البيئية التي تطبقها حكومات ودول العالم، واحداً من المعايير المهمة تجاه قضية تغير المناخ، وفي هذا السياق هناك سيناريو هان، الأول أن تظل السياسات القائمة على حالها دون تأخير حتى نهاية القرن، أو تغير الحكومات والدول موقفها وتشرع على الفور في تطبيق سياسات والتزامات بيئية تتوافق مع متطلبات اتفاقية باريس للبيئة ومكافحة تغيرات المناخ، وإذا ما تحقق للسيناريو الأول فإن الوضع سيكون الأكثر قتامة وتشاؤماً، حيث ستتضاعف الأضرار والخسائر الاقتصادية العالمية من تغير المناخ، من 0.36% من الدخل القومي العالمي خلال العقد الحالي، لتبلغ 5.3% خلال العقد الأخير من القرن، أي ستتضاعف حجم الخسائر بما يزيد على 14 ضعف حجمها الحالي، وفي حال تحقق السيناريو الثاني، ستخف حدة الخسائر بما يقارب النصف لتبلغ 3.39% بحلول العقد الأخير من القرن، أي ستتضاعف بمقدار بنحو 9 أضعاف فقط.

تشير بيانات صندوق النقد الدولي في هذا الصدد إلى أن الأضرار البيئية على مستوى العالم ستتناقص لتصبح 2.06% من إجمالي الدخل القومي العالمي كمتوسط عام، وهو ما يقل بنحو 25.3% عن خسائر واضرار سيناريو ثبات السياسات الحالية، أما نقطة الذروة في الخسائر داخل سيناريو معاهدة باريس فستبلغ 3.39% كمتوسط عام خلال العقد الأخير من القرن، وهو ما يقل عن نقطة الذروة في سيناريو ثبات السياسات الحالية بنحو 0.30%.

على مستوى المناطق، تبدو الأمور متشابهة من حيث مستويات التعرض للخسائر والأضرار، وإن كانت الأرقام تختلف وتشهد هي الأخرى انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بسيناريو ثبات السياسات، فالبيانات المنشورة بالشكل المرفق توضح أن منطقة شرق أوروبا تحتل المركز الأول بقائمة الدول الأقل تعرضاً للأضرار، حيث يبلغ المتوسط العام للخسائر في الدخل القومي الإجمالي لديها 0.40%، بنقطة ذروة تتحقق في العقد الأخير من القرن قدرها 0.66%، وتأتي منطقة شمال أوروبا في المركز الثاني بمتوسط عام خسائر قدره 0.49% بنقطة ذروة 0.78% تحقق في العقد الأخير أيضاً.

على الموال نفسه تحتل منطقة جنوب آسيا قائمة الدول الأكثر تضرراً، بمتوسط عام خسائر قدره 3.34%، ونقطة ذروة قدرها 5.29% تتحقق خلال العقد الأخير، ثم تحتل منطقة غرب آسيا المرتبة الثانية في قائمة الدول الأكثر تعرضاً للضرر العقود من الثالث إلى الخامس بمتوسط عام قدره 1.36%، فيما تحتل أفريقيا جنوب الصحراء المرتبة الثانية خلال العقود من السادس إلى العاشر، بمتوسط 3.46%.

وعند النظر إلى الانخفاض في نقاط الذروة بهذه المناطق في سيناريو معاهدة باريس مقارنة بنقاط الذروة في سيناريو ثبات السياسات، يتبين أن الانخفاض في لذي شرق أوروبا تقل بنسبة 46%، وفي منطقة شمال أوروبا بلغ الانخفاض 41.6%، وفي جنوب آسيا بلغ الانخفاض 31.5%، أما نقطة المنتصف في هذا السيناريو فظهرت في منطقة شرق آسيا، حيث بلغ الانخفاض بها 1.79% كمتوسط عام، ما يعني أن متوسط عام الأضرار بهذه المنطقة سينخفض بنحو 24.5% مقارنة بسيناريو ثبات السياسات، أما نقطة الذروة فستحدث في العقد الأخير من القرن وتتناقص بنحو 33.6% مقارنة بسيناريو ثبات السياسات.

مجمال الأرقام والتحليلات السابقة يشير إلى أن العالم يمكن أن يتجنب ما يزيد على نصف الخسائر والأضرار المحتملة في الدخل القومي الإجمالي، فيما لو قررت الدول والحكومات تنفيذ مقررات و ضمانات معاهدة باريس، وأوفت بالتزاماتها الوطنية في هذا الشأن، ما يعني مناورات السياسة والأعباء الحكم وتعارض وتوافق المصالح داخل الدولة الواحدة وبين الدول وبعضها البعض، بات عاملاً مؤثراً وحيوياً في صحة البيئة وسلامة المناخ، معلقاً إلى حد كبير في أعناق الحكام وما يتخذونه من قرارات ترفع أو تقلل المخاطر التي تهدد ما يربو على سبعة مليارات من البشر.

سيناريو الوضع الحالي

لو قرأنا بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بهذين السيناريوهين، سنكتشف أماناً الكثير من التفاصيل الدالة على عمق الازمة ومخاطرها، ففي حال لم تستجب دول وحكومات العالم للمطالبات والنداءات العاجلة والمُلحة المطلوب تلبيةها لتفادي الأضرار المزممة الناجمة عن تغيرات المناخ ومشكلات البيئة المتعلقة به، فإنه العالم سيفقد خلال الثمانين عاماً المقبلة أي من الآن وحتى العام 2100 - ما يقدر بنحو 2.79% من إجمالي الدخل القومي العالمي كمتوسط عام خلال هذه الفترة، بنقطة ذروة ستصل الي 5.30% في المتوسط خلال العقد العاشر من القرن أي من 2090 الي 20100.

خلال هذه السنوات والعقود، ستكون منطقة جنوب آسيا هي الأكثر تضرراً إذ ستحتل المرتبة الأولى في قائمة المناطق الأكثر تضرراً، وستتفقد نحو 4.20% من دخلها القومي الإجمالي كمتوسط عام، فيما تحتل منطقة غرب آسيا المرتبة الثانية في قائمة أكثر الدول تضرراً خلال الفترة من 2020 الي 2050، أي من العقد الثالث إلى الخامس من القرن الحالي ويصل متوسط الخسائر لديها خلال هذه الفترة إلى 1.50% من الدخل القومي الإجمالي، بينما ستحتل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء المرتبة الثانية في قائمة الدول الأكثر تضرراً خلال الفترة من 2050 الي 2100، من العقد السادس إلى العقد العاشر من القرن، وستبلغ خسائرها خلال هذه الفترة ما يعادل 4.69% من الدخل القومي الإجمالي بها.

ستكون منطقتا شرق أوروبا وشمال أوروبا هما الأخف تعرضاً للضرر وتحتلان المرتبة الأولى والثانية على التوالي في قائمة المناطق الأقل تضرراً، حيث ستفقدان خلال هذه الفترة نحو 0.65% في المتوسط من دخلهما القومي الإجمالي، وستكون منطقة شرق آسيا هي نقطة المنتصف من حيث التعرض للأضرار خلال العقود المقبلة، وتتضم إليها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن، بمعدل فقد في الدخل القومي الإجمالي يبلغ نحو 2.8% في المتوسط.

وكما هو موضح بالشكل المرفق، فإن أقل مستوى من الخسائر على الإطلاق خلال الـ 80 عاماً المقبلة سيتحقق في منطقة شرق أوروبا خلال العقد الرابع من القرن أو الفترة من 2030 الي 2040، حيث ستبلغ نسبة الأضرار 0.20% من الدخل القومي الإجمالي بهذه المنطقة، وفي المقابل فإن أعلى مستوى من الأضرار والخسائر خلال الفترة نفسها سيتحقق بمنطقة جنوب آسيا خلال العقد الأخير من القرن أي ما بين 2090 و20100، حيث ستبلغ الأضرار 7.71% من الدخل القومي الإجمالي للمنطقة.

سيناريو معاهدة باريس

إذا قبلت دول وحكومات العالم بالالتزامات البيئية والضمانات الواردة بمعاهدة باريس لتغير المناخ، وقامت بواجباتها في تنفيذ هذه الالتزامات على الوجه الأكمل، فسيكون العالم بصدد اضرار وخسائر اخف بصورة كبيرة مقارنة بالمتوقع حال استمرار السياسات الحالية كما هي.

توقعات الخسائر الناتجة عن تغير المناخ والمشكلات البيئية موزعة بحسب المناطق الجغرافية والعالم وفق سيناريو بقاء السياسات الحالية دون تغيير وسيناريو الالتزام الوطني بمعاهدة باريس





نهال زكي

حال تأجيل سياسات بعد المواجهة: خسائر الدخل القومي العالمي ترتفع بنسبة 288% في 2050 مقارنة بـ 2020

إذا ما أجلت دول وحكومات العالم إجراءات مكافحة والتحول نحو السياسات التي تحمي البيئة وتحد من تغيرات المناخ إلى ما بعد 2030، وكانت هذه الإجراءات مضطربة غير منتظمة، فإن الخسائر في الدخل القومي العالمي سترتفع من 0.38% في عام 2020، لتصبح 1.50% في 2050، ما يعني ارتفاعاً نسبته 288%، وستكون منطقة شرق آسيا هي أكثر المناطق تضرراً في هذا السيناريو، حيث سترتفع الخسائر في دخلها القومي بنسبة 290% في العام 2050 مقارنة بالعام 2020، ثم تتراجع نسبة الزيادة في خسائرها خلال العقود التالية لتبلغ 206% في العام 2100.

يضع صندوق النقد الدولي هذه التوقعات ضمن «السيناريو المضطرب المتباين»، ويقصد به الحالة التي تتباين فيها مواقف الدول وإجراءاتها فيما يتعلق بقضية تغير المناخ، وهو ينقسم فعلياً إلى سيناريو هين فرعين، الأول سناريو الانبعاثات الصفريّة المتباينة، والثاني سيناريو التحول المؤجل المضطرب.



وفي سيناريو الانبعاثات الصفريّة المتباينة قام مركز جوسور بحساب متوسطات النسب لكل عقد زمني على حدة ابتداءً من العقد الثالث إلى العاشر، وتبين من ذلك أن أكثر المناطق التي يتوقع أن تسجل زيادة في متوسط نسب خسائر الدخل القومي للعقود الثمانية المقبلة هي جنوب آسيا بنسبة 1.96%، تليها مناطق جنوب شرق آسيا، وغرب آسيا، وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء بمتوسط إجمالي متقارب لنسب كلا منهم قدره 1.46%، و1.44%، و1.43%، و1.40%، على التوالي، تليها بفارق حوالي 3 نقاط مئوية من عشرة منطقتي شرق آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي 1.19%، و1.12% على التوالي، أما أقل المناطق التي ستسجل زيادة في متوسط نسب خسائر الدخل القومي بالترتيب التنازلي فهي شرق أوروبا (0.21%)، شمال أوروبا (0.27%)، غرب أوروبا (0.47%)، وسط آسيا (0.69%)، جنوب أوروبا (0.78%)، وأخيراً شمال أمريكا (0.89%).

وبشكل عام تزداد وطأة نسبة الخسائر لجميع المناطق بدءاً من العقد الرابع، ولكن بمستويات متفاوتة، حيث ستكون في أدنى حالاتها بمنطقتي أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشرق آسيا حيث ستبلغ الزيادة 162% لكلا منهما (حيث سجلت الأولى 1.133% بعد أن كانت 0.43% في العقد الثالث، بينما سجلت الثانية 1.62% في العقد الرابع مقابل 0.62% في العقد الثالث)، وستكون الزيادة في أعلى حالاتها بكل من جنوب آسيا التي سترتفع فيها الخسائر بنسبة 192%، حيث سترتفع الخسائر من 0.08% في العقد الثالث إلى 0.24% في العقد الرابع، كما تشير الأرقام أن نسب الزيادة في الخسائر سوف يستمر في الارتفاع خلال العقود من الخامس إلى السابع، وقد تبلغ ذروة الارتفاع في العقد الخامس، وطبقاً للبيانات المتاحة فإن الخسائر سترتفع في شرق آسيا خلال العقد الخامس لتبلغ 2.1% من إجمالي الدخل الوطني، مقارنة بـ 0.6% في العقد الثالث، ما يعني أن نسبة الارتفاع في الخسائر ستبلغ 237%، لكن التحليلات تشير إلى أن الخسائر ستتخفف تدريجياً بدءاً من العقد الثامن إلى العاشر.

لا تختلف الأمور كثيراً في السيناريو الثاني الخاص بصافي الانبعاثات الصفريّة المتباينة، خاصة فيما يخص ترتيب المناطق الجغرافية الأكثر والأقل تأثراً بالخسائر، وستبلغ متوسطات نسب الارتفاع والانخفاض الإجمالية لهذا السيناريو نحو 60% من نسب

يتشابه السيناريو هان من حيث ذروة الخسائر خلال العقود من الخامس إلى السابع حيث سنترأوح نسبة الارتفاع في 2050 مقابل الارتفاع في العقد الثالث ما بين 131% (شرق آسيا) و90% (غرب آسيا)، في حين أن أعلى نسبة زيادة في 2100 مقارنة لعام 2020 ستكون 40% لمنطقة جنوب آسيا (حيث كانت 0.70% وسجلت 0.97% في 2100)، تليها مناطق شرق آسيا (16%) وجنوب شرق آسيا (11%) وشمال أمريكا (2.7%). أما باقي المناطق فسوف تسجل انخفاضاً في نسب الزيادة في 2100 مقابل 2020 تتراوح بين 2% إلى 46%.

في ضوء الأرقام السابقة يمكن القول أنه إذا لم يتحرك الإنسان -المسئول عن الخلل البيئي والبيولوجي الذي لحق بالحياة على الأرض نتيجة التوسع المادي وإساءة استخدام ما حياه الله به من نعم ناعمة، فستتضاعف العواقب الوخيمة التي ستلحق بجميع الفصائل الحية على سطح الكرة الأرضية، ما يستدعي اتخاذ قرارات فورية وتحركات حاسمة لإنهاء ممارساته السيئة من إساءة استخدام وسائل الطاقة حتى وإن كانت قرارات متأخرة.

التحول المؤجل على مستوي جميع المناطق الجغرافية من عام 2020 وحتى 2100، ومن جهة أخرى يختلف سيناريو الانبعاثات الصفريّة المتباينة في أن أقل نسب زيادة للخسائر لن تكون في العقد الثالث مثل السيناريو الأول، ولكن في العقد العاشر باستثناء مناطق جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وشمال إفريقيا، وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

تبين من التحليلات أيضاً أن السيناريو هين يتبعان وتيرة الارتفاع والانخفاض نفسها على مدار العقود الثمانية، حيث سترتفع نسب الزيادة في الخسائر بدءاً من العقد الرابع، لتبلغ قيمة نسب الزيادة في الخسائر لمنطقتي غرب آسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 81% لكلا منهما وهما الأقل في نسب زيادة الخسائر (حيث سجلت الأولى 1.25% في العقد الرابع بعد أن كانت 0.70% في العقد الثالث، بينما سجلت الثانية 0.87% في العقد الرابع مقابل 0.48% في العقد الثالث)، أما أكثرهم نسبة زيادة في الخسائر فهي شرق آسيا بنسبة نمو في الخسائر قدرها 105%، حيث ارتفعت نسبة الزيادة من 0.44% في العقد الثالث إلى 0.91% في العقد الرابع.

توقعات الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي بسبب مشكلات تغير المناخ والمشكلات البيئية موزعة بحسب المناطق الجغرافية والعالم وفق سيناريو الانبعاثات الصفريّة المتباينة والتحول المؤجل في السياسات الحالية





محمود سلامة الشريف

النظرة المتفائلة:

سيناريوهات تخفض الفقد

في الدخل القومي العالمي لـ 0.76%

يستعرض هذا التحليل ما يمكن أن نطلق عليه النظرة المتفائلة في قضية تغير المناخ ومشكلات البيئة المترتبة عليها، وذلك من خلال عرض ومناقشة سيناريوهين من السيناريوهات الستة التي وضعها صندوق النقد الدولي، السيناريو الأول مبني على فرضية إقدام الدول والحكومات على الإجراءات التي من شأنها الحد من زيادة درجات حرارة الأرض، لتكون الزيادة خلال الثمانيين عاما المقبلة أقل من 2 درجة مئوية، والسيناريو الثاني أن تقدم الدول والحكومات أيضا على الإجراءات التي من شأنها الوصول الي هدف الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050، وهو الحالة التي يتعادل فيها حجم الانبعاثات الضارة في الهواء المسببة لتغير المناخ، مع قدرة النظام المناخي والهوائي للأرض جنباً إلى جنب مع الإجراءات البشرية الأخرى في إزالة آثار هذه الانبعاثات والعودة بالنظام المناخي لحالة الاتزان الأقرب إلى الوضع الطبيعي.

وفقا لهذا السيناريو فلن تتجاوز خسائر الدخل القومي العالمي في كل عقد من العقود السبعة محل الرصد 1% باستثناء العقد الخامس فقط الذي سيفقد العالم فيه ما متوسطه 1.01% من الدخل القومي. أما العقود الستة الأخرى سنتراوح الخسائر فيه بين 0.42% في عقد الأساس وهو العقد الثالث و 0.965 في العقد السادس، لتبدأ الخسائر في الإنكماش تدريجياً في العقود اللاحقة لتسجل 0.84% في العقد السابع، و 0.73% في العقد الثامن، و 0.63% في العقد التاسع، ثم تصل خسائر الدخل القومي لأدنى مستوياتها في العقد العاشر والأخير ليسجل 0.59% فقط.

وكما هو الحال في المسار الأول ستكون منطقة شرق أوروبا ومنطقة شمال أوروبا هما الأقل تضرراً بنسب ضئيلة من الخسائر ستبلغ مع نهاية فترة الرصد 0.13% و 0.17% فقط من دخلهما القومي الإجمالي. في المقابل ستكون منطقتي جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا هما الأكثر تضرراً بفقدانهما ما متوسطه 0.93%، و 1.275 من دخلهما القومي على التوالي. أما المناطق الجغرافية الأخرى التي سنشهد أعلى خسائر في دخلها القومي مع نهاية العقد الأخير هم؛ منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا بما متوسطه 0.89% لكل منهما، ثم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التي ستفقد 0.88% من دخلها القومي، وأخيراً منطقة شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي بما نسبته 0.78% و 0.70% على التوالي. بينما باقي المناطق الجغرافية ستتراوح نسبة الفقد فيها بين 0.31% في منطقة غرب أوروبا و 0.60% في منطقة جنوب أفريقيا.

تشير البيانات إذن أن سيناريو صافي انبعاثات الصفرية الذي يعتمد على تقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة إلى الحد الأدنى الممكن، ومن ثم التوازن بين هذه الانبعاثات والقدرة على إزالتها أو تعويضها، يعتبر أكثر أهمية من السيناريو الآخر وهو بقاء زيادة درجة الحرارة عند 2 درجة مئوية بحد أقصى لما يستتبعه ذلك من الوصول إلى أقل خسائر ممكنة في الاقتصاد العالمي.

فستكون منطقتي شرق أوروبا وشمال أوروبا هما الأقل ضرراً مقارنة بباقي المناطق الجغرافية الأخرى، حيث ستفقد الأولى ما متوسطه 0.21% فقط من دخلها القومي بينما ستفقد الأخرى ما نسبته 0.26% من دخلها القومي. في المقابل ستفقد منطقة جنوب آسيا 1.92% من دخلها القومي بنهاية فترة الرصد وهو ما يمثل أعلى نسبة خسارة على مستوى المناطق الجغرافية، سيلبها مباشرة منطقة جنوب شرق آسيا والتي ستفقد 1.43% من دخلها القومي وفقاً لهذا السيناريو، ستفقد كذلك 5 مناطق جغرافية أخرى أكثر من 1% من دخلها القومي وهم؛ منطقة شرق آسيا، أمريكا اللاتينية والكاريبي، شمال أفريقيا، أفريقيا جنوب الصحراء، غرب آسيا. بينما المناطق الجغرافية الأربعة الأخيرة ستفقد أقل من 1% من دخلها القومي الإجمالي وهم؛ أمريكا الشمالية، جنوب أفريقيا، جنوب أوروبا، غرب أوروبا.

إذا كان الحفاظ على زيادة درجة الحرارة لأقل من 2 درجة مئوية سيناريو متفائل رغم الخسائر الذي سيحققه للاقتصاد العالمي، إلا ان هناك مسارا أكثر تفاؤلا ستتضاعف بمناسبته هذه الخسائر لأدنى مستوياتها غير أنه يحتاج التزام وتعاون دولي أكثر صرامة وحصافة وحرص وهو سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية 2050. أما السيناريو الثاني وهو الالتزام بصافي الانبعاثات الصفرية 2050، فيقتضي العمل على مجموعة واسعة من الإجراءات والتدابير قطعت الدول وعودا على نفسها للالتزام بها، مثل زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح، وتعزيز كفاءة استخدام وتطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة كالهيدروجين الأخضر، والاستثمار في البحث والتطوير لتطوير تقنيات إزالة الانبعاثات الضارة، مثل التخزين الجيولوجي لثاني أكسيد الكربون، وغيرها من التدابير التي تقلص بها الدول الخسائر الاقتصادية العالمية لما متوسطه 0.76% من الدخل القومي الإجمالي في فترة الرصد بحسب بيانات صندوق النقد الدولي.

فيما يتعلق بالسيناريو الأول، يمكن القول تجاوز درجات الحرارة العالمية 2 درجة مئوية قد تؤدي إلى تغيرات جذرية في النظم البيئية، مثل ذوبان الجليد في القطبين وارتفاع مستوى البحار وتغير نمط الهطول المطري وتدهور التنوع البيولوجي. بالبقاء دون زيادة 2 درجة مئوية، يمكن تقليل حدة هذه التأثيرات والحفاظ على النظم البيئية الحساسة، كما أن زيادة درجات الحرارة العالمية تسبب تغيرات في طبيعة الطقس والمناخ، مما يؤدي إلى زيادة الكوارث الطبيعية وتهديد الأمن الغذائي وارتفاع مستويات الحرارة المتطرفة.

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن اتباع هذا السيناريو سيقلل بلا شك من التكلفة الاقتصادية أو الخسائر التي يتحملها العالم نتيجة التغير المناخي ليفقد الدخل القومي العالمي ما متوسطه 1.17% فقط في السبعة عقود المتبقية من القرن الحالي.

يشهد عقد الأساس والذي يقع في الفترة بين 2021 حتى 2030 أقل نسبة خسائر في الدخل القومي العالمي بنسبة 0.42% فقط، بينما سيمثل العقد السادس الذي يقع في الفترة بين 2051 إلى 2060 ذروة ارتفاع تلك الخسائر لتحقق 1.40%، ثم يعود منحني الهبوط تدريجياً في العقود الأربعة الأخيرة ليصل إلى أدنى مستوى له في العقد العاشر الأخير ويفقد الدخل القومي العالمي ما نسبته 1.23%، ليزيد حجم الخسائر 3 مرات تقريبا في نهاية فترة الرصد مقارنة بعقد الأساس.

تتنوع التكلفة الاقتصادية التي ينفقها العالم على المدى الطويل بسبب التغير المناخي إلى خسائر تتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية وتدهور النظم البيئية، كذلك خسائر التعامل مع آثار الكوارث الطبيعية، وتأثيرات الصحة الناجمة عن التلوث بأنواعه، يُضاف إلى ذلك خسائر تباطؤ ولجم النمو الاقتصادي العالمي المستدام وعلى مستوى المناطق الجغرافية ستنتابن الخسائر الاقتصادية بين منطقة وأخرى بقدر مدى التزامها بمسار وسياسات الحد من زيادة درجات الحرارة لأقل من 2 درجة مئوية في المستقبل،

توقعات الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي بسبب مشكلات تغير المناخ والمشكلات البيئية موزعة بحسب المناطق الجغرافية والعالم وفق سيناريو الانبعاثات الصفرية 2050 وسيناريو الارتفاع في درجة الحرارة لـ 2 درجة مئوية فاقل

